العرب
السبت 2019/11/02
السنة 42 العدد 11516

جدل لبناني بشأن تشديد القيود على الودائع المصرفية

احتياطات المركزي جدار الصد الأخير لتفادي شبح الانهيار

أثارت نية البنوك اللبنانية تشديد الرقابة على سحب الودائع المصرفية مع استئناف نشاطها أمس في أعقاب إغلاقها لمدة أسبوعين بسبب احتجاجات أدت إلى استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري، الجدل بين الأوساط المالية خاصة في ظل ضبابية الرؤية حول المسألة من طرف المصرف المركزي.

بيروت - أشاعت مساعي مصرف لبنان المركزي لتشديد القيود على الودائع المصرفية القلق بين أوساط قطاع المال بعد أن تدافع المودعون لسحب مدخراتهم أو تحويلها إلى الخارج مع استئناف البنوك لعملها أمس.

وكان المركزي قد تعهّد بعدم فرض قيود على حركة رؤوس الأموال حين تعيد البنوك فتح أبوابها، وهي إجراءات قد تعرقل تدفقات العملة والاستثمارات التي يحتاجها لبنان بشكل ملح لتجاوز أشد ضغوط اقتصادية منذ الحرب الأهلية في الفترة بين 1975 و1990.

لكن مصادر مصرفية قالت إنه بينما يلتزم حاكم المركزي رياض سلامة بتلك السياسة، فإن البنوك التجارية ستسمح فقط بالتحويلات إلى الخارج في حالات مثل المدفوعات الخاصة بالأطفال وتلك الخاصة بالرعاية الصحية أو سداد القروض.

وترك سلامة للبنوك التجارية اتخاذ القرار بشأن السياسات الفردية التي قد تزيد صعوبة نقل الأموال إلى الخارج أو تحويلها إلى عملة أجنبية وتقلص جاذبية سحب المدخرات.

جياس جوكنت

تهافت اللبنانيين على سحب الودائع سيكون مبعث قلق كبير

وقال مصرفي كبير لوكالة رويترز "لم يعلن سلامة رسميا عن قيود على رأس المال، لكنه ترك ذلك لتفعله البنوك".

وأشار أحد المصادر إلى أن التحويلات للخارج ستكون "للمسائل المهمة والأساسية"، وأنه ستتم إعادة النظر في الوضع الاثنين المقبل.

وذكرت المصادر أن البنوك ستتخذ القرار بشأن من سيُسمح له بتحويل الأموال للخارج بناء على كل زبون على حدة.

أموال اللبنانيين محجوزة لدى البنوك

وعقدت البنوك اجتماعات أزمة مع محافظ المركزي بشأن الوضع. وقال سلامة لرويترز الاثنين الماضي إنه لن تكون هناك قيود على حركة رؤوس الأموال وخفض لقيمة الديون حين تفتح البنوك أبوابها.

وبعد تراجع الاحتجاجات الأربعاء الماضي، قالت جمعية مصارف لبنان إن البنوك ستستأنف عملها كما كان معلنا من قبل الجمعية لتوفير "الحاجات الملحة والأساسية" ومن بينها دفع الرواتب.

وقالت في بيان الخميس إنها تأمل "بأن يتفهم الزبائن الوضع القائم وأن يتجاوبوا إيجابيا لخدمة مصالحهم ومصالح البلد في هذه المرحلة الاستثنائية".

وقالت ثلاثة من المصادر المصرفية إن "البنوك ستعرض على الأرجح محفزات من بينها أسعار فائدة أفضل وآجال استحقاق مختلفة وستسعى شفهيا لإقناع العملاء بالإبقاء على وضع أموالهم".

وقبل أسبوع، وضعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية لبنان على "قائمة المراقبة السلبية" بفعل مخاوف بشأن تراجع تدفقات العملة.

ورغم أن المستويات المرتفعة الملائمة لإجمالي الاحتياطيات الأجنبية، شاملة الذهب، والتي تبلغ نحو 50 مليار دولار تقريبا، فإن فرض "قيود ضعيفة على رأس المال" يثير تساؤلات بشأن النظام النقدي المتبع حاليا.

وأكدت ستاندرد آند بورز في مذكرة أنها تدرك أن البنوك فرضت قيودا على سحب الدولارات الأميركية.

ويحتاج لبنان، باعتباره مستوردا صافيا ويربط عملته بالدولار، إلى تدفقات نقدية ثابتة. وقد حافظت تدفقات من اللبنانيين في الخارج الذين يشكلون كتلة كبيرة على صمود الاقتصاد لعقود.

وفي ظل تنامي الضغوط السياسية والاقتصادية في لبنان خلال العامين التاليين لتقديم رئيس الوزراء سعد الحريري استقالته المرة الماضية، والتي ثبُت أنها مؤقتة، يواجه اللبنانيون عوائق إجرائية وعدم تشجيع من البنوك عندما يسعون لتحويل الودائع بالليرة اللبنانية إلى دولارات أو نقل أموال للخارج.

وشملت المحفزات رفع أسعار الفائدة والتأكد من أن الودائع محددة الأجل مُحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق.

وأوقفت بعض البنوك بالفعل صرف الدولارات عبر ماكينات الصرف الآلي أثناء الاحتجاجات، وزادت معدّلات تزويد البنوك للماكينات بالنقود عن المعتاد، إذ كانت تنفد الأموال منها عادة إبان فترة إغلاق البنوك.

وقالت ثلاثة مصادر إن البنوك ربما تقرر أيضا الإلزام بجعل التحويلات للخارج عبر شيكات، وهو ما يستغرق فترة أطول مقارنة بالتحويل الإلكتروني.

ويعاني لبنان من نسبة دين عام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة تبلغ وفق التقديرات حوالي 150 بالمئة، وهي ثالث أعلى نسبة في العالم.

وفي السنوات الأخيرة، تعرضت احتياطيات المركزي من النقد الأجنبي لضغط بفعل ركود في الاقتصاد المحلي وتباطؤ في التدفقات النقدية من اللبنانيين في الخارج. وشهدت الأشهر الأخيرة ظهور سوق صرف موازية للدولار.

وتسبب تنامي الضغط الاقتصادي والسياسي في أن أصبح الحصول على الدولارات أصعب وأضعف الليرة أمام الدولار في سوق الصرف الموازية بخصم حوالي عشرين بالمئة من السعر الرسمي المربوطة به منذ عشرين عاما.

وقال جياس جوكنت من "جي.بي مورغان للأوراق المالية" إن "أي نزوح لرؤوس الأموال وتهافت على البنوك لسحب الودائع سيكون مبعث قلق كبير". وأضاف "لكن سبب صمود لبنان في السابق لا يزال قائما، وذلك عندما تقارن أي افتراض معقول للتدفقات الخارجة، فاحتياطيات البنك المركزي أكبر بكثير وكافية لتغطية ذلك.. على الأقل على المدى القريب".

ويتخوّف المواطنون من انهيار الليرة اللبنانية أمام الدولار بمجرد أن فتحت البنوك أبوابها مع ازدياد الطلب.

شكوك أردنية في محاولات إيقاظ الاقتصاد المتعثر

شكّكت أوساط اقتصادية أردنية في جدوى الإجراءات الجديدة، التي اتخذتها الحكومة لتحفيز الاقتصاد رغم ترحيبها بها. وأكدت ضرورة اتخاذ خطوات أخرى أكثر جرأة واعتماد أدوات أكثر فاعلية لإنعاش معدلات النمو، التي لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب.

عمان - دخلت الحكومة الأردنية معركة شاقة لتحريك الاقتصاد المتعثر من خلال إقرار حزمة من الحوافز لتشجيع الكثير من القطاعات الحيوية على النمو، يرى كثير من المختصين أنها غير كافية.

وحذرت الأوساط الاقتصادية مرارا من التداعيات السلبية للأنشطة التجارية على الاقتصاد هو في غنى عنها، في ظل ما تعيشه البلاد من أزمات مالية متراكمة منذ سنوات.

ويرى البعض أن التدابير الأخيرة مجرد مسكّنات لامتصاص غضب الشارع خشية انتقال عدوى الاحتجاجات من لبنان والعراق إلى الأردن.

واعتبر رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أن الإجراءات، التي أعلنت عنها الحكومة مطلع هذا الأسبوع لتحفيز الاقتصاد إيجابية إذا ما تم تحقيقها على أرض الواقع لكنها غير كافية.

وتشمل الخطة حسب ما أعلنته رئاسة الوزراء في بيان، أربعة محاور رئيسة هي تنشيط الاقتصاد وتحفيز الاستثمار والإصلاح الإداري والمالية العامة وتحسين المستوى المعيشي للمواطن وتحسين جودة الخدمات.

وتتضمن حلا لقضايا المستثمرين العالقة وتثبيت الحوافز الممنوحة لهم لمدة أطول وتأمين حمايتهم القانونية في حالات الإعسار والحجز التحفظي.

وفضلا عن ذلك، اعتمدت الحكومة حوافز للقطاعات الإنتاجية لزيادة مستوى الصادرات وتوفير فرص عمل للأردنيين وتخفيض تكاليف الطاقة.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية للطباع قوله إن التدابير الأخيرة "لا تعكس بشكل كامل الصعوبات، التي نتج عنها تراجع أداء الاقتصاد المحلي".

وطالب بأن تكون الخطة أشمل وتتضمن حلولا عاجلة للصعوبات، التي تواجه القطاع الخاص والمتأثر بشكل مباشر بعدم استقرار التشريعات والقوانين وتعقيد الإجراءات والسياسات الانكماشية.

ويرى أن الضرورة تقتضي بأن تعمل الحكومة برئاسة عمر الرزّاز على تحسين القطاعات الاقتصادية كخطوة أولية نحو تنشيط النمو الاقتصادي.

وهناك انتقادات لقصر نظر الحكومة في عدم تبنيها إستراتيجية واضحة تتضمن حلولا جذرية للحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة عبر تحفيز الاستثمار وتنشيط أداء القطاعات.

وتشير بيانات نشرتها دائرة الإحصاءات العامة إلى أن نسبة البطالة ارتفعت لتبلغ حوالي 19.2 بالمئة بنهاية النصف الأول من هذا العام، مقارنة مع 18.4 بالمئة في الفترة ذاتها قبل عام.

وتعتبر هذه النسبة الأعلى منذ قرابة العامين حينما بلغت مستويات البطالة حاجز 15.8 بالمئة في الربع الثالث من العام 2017.

ودخلت سوق العمل الأردنية في منافسة قوية مع العمالة السورية، بينما يبلغ إجمالي عدد السكان 9.53 مليون منهم 2.9 مليون غير أردني، بينهم 1.3 مليون سوري، والباقي يمثلون جنسيات مصرية وفلسطينية وعراقية ويمنية.

وكان الرزاز قد أكد في جلسة عقدتها الحكومة لغاية إطلاق الخطة أنه سيتم التطرق للموازنة العامة للعام المقبل بصورة مختلفة.

وقال حينها إن "الحكومة ستضع أرقامها في يد كل مواطن وستركز على أن تكون الأجور مرتبطة بالأداء".

وأظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، الصادر عن البنك الدولي، الأسبوع الماضي، تقدم الأردن 29 مرتبة إلى المركز 75 عالميا من بين 190 دولة.

حمدي الطباع

التدابير الحكومية الأخيرة لتحفيز الاقتصاد إيجابية، لكنها غير كافية

وأوضح التقرير أن الأردن، صنف مع ثلاث دول عربية أخرى بينها السعودية، من أكثر 10 بلدان تطبيقا للإصلاحات على مستوى العالم.

ومارس صندوق النقد الدولي ضغوطا على عمّان للإسراع في تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه وخاصة ارتفاع معدل البطالة وخفض الدين.

وتعاني البلاد، التي تستورد أكثر من 90 بالمئة من حاجاتها من الطاقة من الخارج، ظروفا اقتصادية صعبة وديونا.

ويؤكد خبراء أن حدة التحديات، التي تواجه الاقتصاد الأردني منذ مطلع 2019 لم تتراجع حتى اليوم، وهو ما ينذر بالمزيد من المتاعب خلال الفترة المقبلة في بلد يعتمد على المساعدات الدولية بشكل كبير.

المنتجات التركية في كردستان العراق تدفع ثمن مغامرات أردوغان

قوّضت مغامرة الرئيس التركي رجب أردوغان العسكرية في شمال سوريا تجارة البضائع التركية في كردستان العراق في الفترة الأخيرة بعد أن وسع أكراد الإقليم من حملة مقاطعة تلك المنتجات، رغم أن أسعارها أقل إلى النصف من السلع المستوردة من دول الجوار.

السليمانية (العراق) - اتسعت رقعة مقاطعة الأكراد العراقيين منتجات تركيا، التي تعد أكبر مصدّر للمواد الغذائية والمنزلية ومستحضرات التجميل وغيرها تضامناً مع أكراد سوريا بعد العملية العسكرية التي أطلقتها أنقرة قبل أسابيع.

ويقود المقاطعة أكراد من شرائح مختلفة في إقليم كردستان الشمالي الذي يعدّ المنفذ الرئيسي للبضائع التركية إلى عموم العراق، والتي تصل قيمتها السنوية لأكثر من ثمانية مليارات دولار.

وقال أحد المنظمين الرئيسيين للحملة حميد بانيي لوكالة الصحافة الفرنسية "لا نستطيع الوصول إلى جبهات القتال ومحاربة الأتراك بالسلاح، لذلك لجأنا إلى مقاطعة البضائع التركية".

وأضاف بانيي وهو مغنّ وإعلامي "نحن بصدد توسيع الحملة لتشمل جميع شرائح المجتمع، وفي هذه الحالة ستكون ضربة قاصمة للاقتصاد التركي"، داعيا في الوقت نفسه إلى التوقف عن مشاهدة الأفلام أو الاستماع للأغاني التركية.

واقتناعا منه، غيّر هوجر علي البالغ من العمر 31 عاماً وأب لثلاثة أطفال، تقليداً عائلياً، فالبسكويت الذي لطالما كان يتواجد في المنزل ليؤكل مع الشاي، تركي.

لكن اليوم "يجب أن أقوم بدوري"، يقول علي وهو أحد سكان أربيل كبرى مدن إقليم كردستان العراق.

سيروان محمد

استمرار حملة المقاطعة سيؤثر سلبا على الشركات التركية

ويضيف "لن أدعم الاقتصاد التركي بعد الآن بأي شكل من الأشكال، لأن تركيا لا تؤمن بحقوق الأكراد أو حتى بوجودهم"، مؤكداً أنه بات الآن يأكل البسكويت المستورد من إسبانيا.

ولإنجاح هذه الحملة، يتولى متطوعون توزيع منشورات بأسواق السليمانية، ثاني أكبر مدن الإقليم، لدعوة الأكراد ومناشدة الباعة للتوقف عن التعامل وبيع المنتجات التركية.

وتقول زانا أحمد (28 عاما)، التي تبيع مستحضرات تجميل للوجه والشعر والماكياج من تركيا والولايات المتحدة وأوروبا، "بعد الهجوم التركي على الأكراد في سوريا، قررنا وقف استيراد المنتجات التركية والبحث عن بدائل".

ولدى وصول الخبر إلى شمال سوريا، قوبلت الحملة بدعم قوات سوريا الديمقراطية.

وقال المتحدث باسم القوات الكردية مصطفى بالي إن "كل فلس يصرف على شراء منتجات تركية أو تشجيع السياحة يتحول إلى رصاص وقنابل تقتل أطفالنا في شمال شرق سوريا".

وتُستورد غالبية البضائع إلى كردستان العراق، الذي يشترك بحدود شمالية تمتد على 350 كيلومترا مع تركيا وشرقية بطول 500 كيلومتر مع إيران، من كلا البلدين.

وبدأت بالفعل، خسائر البضائع التركية، بالتحول إلى مكاسب لإيران، وفقا لكروان جمال، الذي يعمل سائق سيارة أجرة في السليمانية، والذي أدرك تماماً أهمية المقاطعة

وقال "اشتريت زيت طبخ إيراني بنحو 10.5 آلاف دينار (نحو ثمانية دولارات) بينما سعر العبوة التركية ستة آلاف دينار فقط"، مؤكداً أنه إذا كان الأمر يتعلق بفرق في السعر، فهو مستعد لدفع المال.

لكن الأمر مختلف من ناحية الملابس، موضحاً أن "الملابس المصنوعة في إيران أقل أناقة وقليلة في الأسواق، مقارنة بالتركية".

عزوف جماعي عن البضائع التركية

ولمس نصرالدين محمود، صاحب شركة تازة الكردية لبيع منتجات غذائية بالجملة، فرقاً من ناحية الإقبال على البضائع التركية.

ويقول لوكالة الصحافة الفرنسية إن التجار يرفضون شراء البضائع التركية ويطلبون منتجات إيرانية وتوجّهوا لسد حاجاتهم الأخرى من المنتجات المحلية.

ويرى محمود الذي يعمل في التجارة منذ أكثر من 15 عاما، أن الطلب على المنتجات التركية انخفض إلى النصف.

ودعا سلطات الإقليم إلى إصدار قرار بمقاطعة المنتجات التركية لمنع المصدرين الأتراك من بيع بضاعتهم في كردستان العراق.

لكن سلطات الإقليم، التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني، ترتبط بعلاقات متينة مع تركيا في مجالات واسعة بينها اقتصادية، الأمر الذي يعارضه منافسه الرئيسي، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ومعقله في السليمانية.

وقال رئيس غرفة التجارة والصناعة في السليمانية سيروان محمد "يوميا يأتينا أصحاب الشركات للحديث عن تأثير الحملة عليهم".

وتابع "أعتقد أن استمرار الحملة سيؤثر سلبا على الشركات التركية والمحلية التي تستورد المنتجات التركية للإقليم".

ويرى محمد أن المستهلكين لن يتأثروا بقلة المنتجات التركية لوجود منتجات إيرانية وخليجية وأوروبية بالإضافة لمنتجات الإقليم وباقي العراق.

ويقول مشيرا إلى محفظة نقوده إن هذه الحملة "تخاطب الضمير الكردي، قبل كل شيء".